المسئول الأول

ساعات قلائل تلك التي تفصلنا عن موعد اختيارنا الحر لرئيس يحكمنا. موعدنا الأول في تاريخ مصر- دولة وشعبًا.

هى لحظة فارقة وخاصة بحق، تُلزمنا بأن نقوم عليها بحقها.

نخطئ إن ظننا أن قيمتها تكمن في «صواب» الاختيار– هذا إن كان للاختيار صواب أو أن معناها سيكمن في نجاح التجربة «إجرائيًا»، بأن يمضى الاختيار دون تزوير للإرادة أو ميل للفساد أو أن جلالها في كوننا انتصرنا لأنفسنا من أيام لم نُمّكن فيها من إنفاذ إرادتنا.

فقد مر على مصر في تاريخها من كانوا أهلاً للحظة حكمهم كـ«محمد على» و«جمال عبد الناصر»، ولم يشفع لنا أو لهم أهليتهم حين واجهتنا من التحديات ما ناء تحتها تفردُ قيادتهم. جربنا–وإن كانت لمرة أو مرتين– النزاهة الإجرائية للانتخابات التشريعية، وإن لم تصِر أبدًا حجة ملزمة على من حكم بعد ذلك.

نخطئ إذا اختزلنا اللحظة- ولا أقول ابتذلناها- بأن تصورنا أننا نختار لمصر رئيسًا أو قائدًا، وكفى..

لكننا نكون حقًا قد أوفيناها قدرها، إذا عرفنا أنها اللحظة التي تُرسخ فيها قاعدة صُكَت فى ميادين مصر- بدماء المصريين ونور أبصارهم- وهي أن مصر ستحكم «إرادةَ» قبل أن تحكم «إدارةَ».

«الشعب يريد» هي قاعدة الحكم في مصرمقابل الوقت، ولا قاعدة غيرها. وتلك القاعدة-قبل أن تهدينا حق اختيار «الرئيس» من حيث الاسم البروتوكولي للمنصب- تلزمنا بأن نجعل من هذا المنصب قبولاً بمواطن يتقدم ليصبح «المسؤول الأول».

لم يكن اختيارنا لمن نقدمه لموقع «المسؤول الأول» مفاضلة نستشرف فيها الأمل قدر ما كان ولايزال وزن مخاطرة نتجنب فيها مزالق التضحية.

لم تكن أيام الحيرة الثقيلة التي عشناها ولم نزل نعيشها من أجل المفاضلة بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق، ولم يكن كذلك بين برامج إصلاحية أو تنموية مفصلة، وقطعًا لم تكن مفاضلة بين مرشح مستحق وآخر يجاوزه في الاستحقاق والأهلية، بل كانت وزن مخاطرة حاولنا فيها أن نستبصر إلى أقل الخطرين نذهب.

الواقع يقول إن فيمن اخترنا- وإن تنوعوا- هم مرشحو ماضي عدم الممارسة السياسية والرؤية أو القدرة على التغيير المجدي، ولن يكونوا أهلاً لمستقبل، إلا إذا وعى من اختاره القدر ليكون «المسؤول الأول» في هذا الوطن، إنه «مسؤول» أي«مفعول به» يُسأل فيُجيب.

«مسؤول أول» أي «أول من سيحاسبه» هو «الشعب»، الذي يريد قبل الضمير والتاريخ، والله تعالى. فهو أول من سيُسأل عن:

١.بنية الاستبداد للدولة العميقة، فعليه ألا يكون عائقًا أمام تفكيك تلك البنية الفاسدة للدولة العميقة، ولا أقول قائدًا لعملية إعادة هيكلتها.

٢.التوافق الوطني، فعليه ألا يكون صداميًا أو منشأ للصدامات بطبعه أو بخلفيته أو بانتمائه، ولا أقول قادرًا على صنع التوافقات.

٣.قبوله بسيادة مؤسسة الحكم الأهلي، فعليه أن يكون شخصًا قابلاً، بأن يُطوع بحق الشعب، عليه أن يتنحى إذا بدا من حكمه شر يفوق خير.. حتى إن كان خَيرًا في ذاته.

٤.علاقته مع الإصلاح- الذيحدثنا عنه الكثير في برنامجه أو الذي لم يحدثنا عنه، فعليه البحث «الجاد» عن أصحاب الأهلية للقيام على تحديات الإصلاح في إدارته وتوضيح معايير اختياره لهم وبقائهم حوله أو استغنائه عنهم. والأهم أن يضمن أن

حركة المجتمع من أصحاب الأهلية- فيمحيط المجتمع الأوسع من إدارته-تكون الحركة الأكثر أثرًا،والتي قد تحتاجه ألا يصبح عقبة فى طريقها قبل أن يكون حافزًالها.

لا مكان فى مصر لـ«رئيس» يرى فينفسه رمزًا أو قائدًا يختزل الوطن في ذاته ويرعى مشروعه ويؤسس لدولته.

مصر تفتح ذراعيها لـ«مسؤول أول» يعي معنى الوطن، ويرعى قدر شعبها، ويؤسس لدولتها، يُسأل فيجيب قبل أن يَأمر فيُطاع.

فكروا تصحوا...